

أثر سعر الصرف وعوامله على تمويل الموازنة العامة في العراق

(دراسة قياسية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧)

أ.د. ربيع خلف صالح (*)

د.حيدر مهدي صالح (**)

المستخلص.

اهتمت هذه الورقة بمسألة تمويل الموازنة العامة في العراق بسبب أهمية هذا التمويل وحساسيته وما يترتب عليه من مشروعات وبرامج استراتيجية تتصل بحياة السكان واحوالهم المعاشية بل وحتى امنهم الوطني. وفي محاولة لفهم الطريقة التي يتأثر بها هذا التمويل بسعر الصرف تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي ذو الحزمة (Eviews), حيث تم تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم ومعدل الفائدة وعرض النقد وصافي الميزان التجاري من جهة وبين تمويل الموازنة العامة ممثلاً بالايراد العام الفعلي من جهة أخرى. وتم تنفيذ عدة تقديرات لعلاقات بين المتغيرات المذكورة حيث قدرت معادلة الانحدار الخطي المتعدد الذي اعتبرت الايراد الفعلي متغيراً معتمداً وكل المتغيرات المتبقية كمتغيرات مستقلة. وفي المقابل تم تقدير خمسة معادلات خطية بسيطة لعبت فيها المتغيرات عرض النقد والتضخم ومعدل الفائدة وصافي الميزان التجاري والايراد العام الفعلي دور المتغير المعتمد في كل منها بينما كان سعر الصرف هو المتغير المستقل في جميعها. وقد خرجت الورقة بنتائج من تلك النماذج اعقبها بجملة من الاستنتاجات والتوصيات

مفاتيح الكلمات: تمويل الموازنة العامة, سعر الصرف, التضخم, عرض النقد, معدل الفائدة, الميزان التجاري. ، ARDL .

المقدمة :

يصنف سعر الصرف على انه من المؤشرات الاقتصادية المهمة في مختلف الاقتصادات المعاصرة . وقد زادت اهميته وحساسيته بالتتابع مع الانهيارات الحاصلة في انظمة النقد الدولية وصولاً الى الفوضى النقدية الدولية الحالية. وقد لا يجانب الحقيقة من يقول ان سعر الصرف يتفرد عن بقية المتغيرات الاقتصادية ليس بكونه الرابط الوحيد بين الاقتصاد المحلي والخارجي وانما هو الناظم والظابط المسؤول عن معظم المتغيرات الاقتصادية ومستويات حركتها وتدفعها داخليا وخارجيا. من هنا فان تمويل الموازنة العامة للحكومة لا ينبغي ان يكون معزولاً عن تغييرات سعر الصرف بل ينبغي ان يكون ذلك التمويل متأثراً بتقلبات سعر الصرف سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة.

مشكلة البحث

هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في تمويل الموازنة العامة للحكومات في مختلف الدول والانظمة الاقتصادية ومن هذه العوامل مايعد مباشرا كايادات الدومين العام وملكية الحكومة ومنها مايعد غير مباشرا مثل ايرادات الضريبية والتي لاتنجم في الغالب من ملكية الحكومة وانما من قدرات السوق على توليد الدخل. وغالبا ماتشكل الايرادات الضريبية المساهمة الاكبر من هيكل الايراد العام في الاقتصادات والاسواق المنظمة, بل تعد تلك المساهمة من مؤشرات التنظيم الاقتصادي. ان الايرادات الحكومية في العراق المموله للموازنة لاتصنف في هذا السياق بل هي (على الاغلب) مجرد الوعاء الذي يستقبل ناتج بيع الدولارات النفطية بالدينار العراقي وبذلك اصبحت كل الفعاليات الاقتصادية العراقية (ان وجدت) محيدة وخارجة عن التأثير في تمويل الموازنة العامة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل العلاقات المختلفة ما بين تمويل الموازنة العامة في العراق وسعر الصرف باعتباره المتغير الوحيد الذي يمكن ان يخضع للسياسة الاقتصادية في العراق فضلا عن متغيرات اخرى سائدة كعرض النقد والتضخم ومعدل الفائدة وحالة الميزان التجاري باعتبارها متغيرات بسيطة تتأثر بسعر الصرف وتؤثر على تمويل الموازنة للوقوف على طبيعة التأثير المباشر ما بين سعر الصرف وتمويل الموازنة فضلا عن طبيعة التأثير غير المباشر عبر المتغيرات السائدة .

فرضية البحث

يتأثر تمويل الموازنة العامة في العراق بسعر الصرف في الاجل الطويل بطريقة مختلفة عن تاترة بالاجل القصير من حيث تيسير تمويل الموازنة من عدمه.

منهجية البحث

تم استخدام المنهج التحليلي المعتمد على اساليب القياس الاقتصادي عبر مراحل التقليدية (التوصيف والتقدير والاختبار ثم التحليل). وبالاستعانة بحزمة التطبيقات الاحصائية Eviews باعتبارها حزمة إحصائية لنظام التشغيل Windows ، تستخدم بشكل أساسي لتحليل الاقتصاد القياسي الموجه للسلاسل الزمنية.

الدراسات السابقة (Literature review):

تنبعت الدراسة الحالية للعديد من الدراسات التي قامت بتحليل اثر سعر الصرف على تمويل الموازنة، او بتلك التي اهتمت بدراسة احد المتغيرات الخاصة بالدراسة الحالية. حيث نجد الدراسة الخاصة باداوة يي و اسماعيل (٢٠١٥) التي درست اثر تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في اقليم كردستان/ العراق من (١٩٩٧-٢٠١٣) حيث اظهرت الدراسة تأثير اسعار الصرف على

الموازنة العامة من خلال تأثيره على مكونات الموازنة العامة المتمثلة بالنفقات العامة، والإيرادات العامة، ويكون التأثير بشكل غير المباشر عن طريق تغيرات الأسعار المحلية. كذلك أظهرت الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار الأمريكي وعجز الموازنة العامة في إقليم كردستان العراق للفترة المحددة للدراسة. أي أن انخفاض سعر الصرف في أي بلد يؤدي إلى ارتفاع الطلب على صادراته، إذ أن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي، يؤدي إلى ارتفاع في عجز الموازنة العامة لحكومة إقليم كردستان-العراق. إذ أن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة (١٩,٠٪) بسبب زيادة الطلب على الصادرات الأجنبية التي ترتبط بالدولار الأمريكي. واستنتجت الدراسة أن اقتصاد الإقليم كردستان العراق والعراق اللذان يعتمدان على الصادرات النفطية فإن انخفاض قيمة تلك الصادرات في الأسواق العالمية ستعني انخفاض نسبة الإيرادات العامة. دراسة العبيدي (٢٠١٥) تناولت هذه الدراسة بدائل تمويل الموازنة العامة في ظل انخفاض أسعار النفط حيث استندت الدراسة إلى أسباب الأزمة الاقتصادية التي يمر بها البلد أسبابها أن العراق لا زال يعتمد على النفط في تمويل الموازنة العامة وعدم وجود دعم كافٍ من بقية القطاعات سواء الصناعية والزراعية وعدم استغلال القطاعات الأخرى على سبيل المثال السياحية.

سلطت دراسة الدباش والناصر (٢٠١٨) الضوء على العوامل المؤثرة في العجز المالي في الموازنة العراقية، حيث تحققت الدراسة من أثر عوامل الحساب الجاري، البطالة والتضخم، سعر الصرف، والاستثمار على يسر وعسر الموازنة، حيث استنتجت الدراسة أن إذا ازداد معدل الحساب الجاري بنسبة ١٠٪ فإن العجز ينخفض بمبلغ ٩ ترليون دينار تقريباً. أما إذا ازداد معدل الاستثمار بنسبة ١٠٪ فإن العجز ينخفض بمبلغ ١١ ترليون دينار عراقي، في حين إذا ازداد معدل البطالة بنسبة ١٠٪ فإن العجز يزداد بـ ٧ ترليون دينار عراقي. كذلك الدراسة استنتجت إذا ازداد التضخم بنسبة ١٠٪ فإن العجز في الموازنة يزداد بـ ٣٣ ترليون دينار عراقي. وأخيراً خلصت الدراسة أن في حالة ازداد سعر الصرف بنسبة ١٠٪ فإن العجز سيبلغ تقريباً ١٣,٦ ترليون دينار عراقي.

دراسة Ofori وآخرون (٢٠١٨) درست تأثير تقلبات أسعار الصرف على الإيرادات الضريبية في غانا، حيث استنتجت الدراسة أن تقلبات أسعار الصرف لها تأثير ضار على الإيرادات الضريبية على المدى القصير وال المدى الطويل، لكن التأثير أكثر وضوحاً على المدى الطويل من المدى القصير. استنتجت الدراسة أن زيادة بنسبة ١ بالمائة في تقلب أسعار الصرف تؤدي إلى حوالي ٠,٨٥ في المئة عجز في الضرائب. توصي الدراسة بأن يقوم بنك غانا بتكثيف جهوده لتثبيت سعر الصرف للحد من مخاطر سعر الصرف المفروضة على اللاعبين التجاريين الدوليين.

(ترى الباحث شليمون ٢٠١٧) أن ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف له آثار عديدة وهي أن لسعر الصرف علاقة وثيقة بتمويل الموازنة عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية ورفع سعر الصرف مما يتسبب في حالة عجز من جانب آخر أما الفائض في الموازنة فإنه يدعم قيمة العملة المحلية ويقلل سعر الصرف، عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي يؤدي إلى تخفيض الطلب وتخفيض الاستيرادات وزيادة

الصادرات والى تحسين الحساب الجاري الذي يؤدي الى تخفيض الطلب وتخفيض الاستيرادات وزيادة الصادرات والى تحسين الحساب الجاري الذي يؤدي الى رفع قيمة العملة وخفض قيمة سعر الصرف الاجنبي. استنتجت الدراسة ان الموازنة العراقية شهدت في الاعوام ٢٠١٣-٢٠١٥ عجزاً بمعدل نمو مركب بلغ (١٣,٨٪) وارتفاع معدل النمو المركب لسعر الصرف بمقدار (١٪)، كان سبب العجز هو الانخفاض الطفيف مقارنة بالسنوات السابقة في اسعار النفط.

مفهوم سعر الصرف (exchange rate)

يعتبر سعر الصرف واحداً من أهم محددات المستوى النسبي لصحة إقتصاد البلاد. فيعتبر أكثر المقاييس التي تتم مراقبتها وتحليلها والتلاعب بها من قبل الحكومة. حيث يشكل سعر الصرف عنصراً حساساً من العناصر المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها في العلاقات الاقتصادية بين الدول، ويعتبر عنصراً أساسياً من العمل اليومي للوحدات الاقتصادية، حيث تتزايد أهمية سعر الصرف في ظل النظام الحديث للعلاقات التجارية العالمية التي أتسمت بعولمتها مما يتطلب اداة تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وما يترتب عليه عن حقوق والتزامات يجب تسويتها. ان لسعر الصرف مفاهيم متعددة ناقشتها الدراسات السابقة والتي جميعها تؤكد ان سعر الصرف يتمثل في :

١. كم وحدة من النقد الاجنبي يساوي وحدة واحدة من النقد المحلي والعكس صحيح. (الحصري، ٢٠١٠، ص ٩٠).

٢. النسبة التي يتم على اساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الاجنبية خلال مدة زمنية معينة (الحسني، ٢٠٠٢، ص ١٤٧-١٤٨).

ومن الواضح أنه لا خلاف بين المفاهيم اعلاه. وكل سعر فإن سعر الصرف عرضة للتقلب (الارتفاع والانخفاض)، لكن درجة هذا التقلب (Exchange Rate Fluctuation) تختلف باختلاف نظام الصرف المتبع (عوض الله، ٢٠٠٤ : ٤٤) من جهة والعوامل التي تؤثر في من جهة اخرى. حيث ناقشت الدراسات النظرية ان سعر الصرف يتأثر بالعديد من العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف من أهمها:

١. كمية النقود (money Supply): فالزيادة في الاصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي الى ارتفاع المستوى العام الاسعار وهذا يجعل السلع المحلية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الاخرى وهو ما يؤدي لزيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات، مما يعمل على زيادة الطلب على العملات الاجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي لانخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل ارتفاع سعر الصرف للعملات الاجنبية.

٢. سعر الفائدة (Interest Rate): إن زيادة عرض النقد يترتب عليه انخفاض لسعر الفائدة المحلية مما يؤدي لهجرة رؤوس الاموال المحلية للخارج، وذلك للاستفادة من الفارق بين سعر الفائدة المحلي والعالمي ونظراً لعدم تأثر أسعار الفائدة العالمية بتغيرات أسعار الفائدة

المحلية بسبب صغر حجم الاقتصاد المحلي وهذا سيؤدي الى زيادة الطلب المحلي على العملات الاجنبية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية. إن الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستعمل على تحفيز رأس المال الخارجي للانسياب في الداخل مما يؤدي الى رفع سعر صرف العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبي.

٣. التضخم المحلي والعالمي (Domestic and Global Inflation) : فتأثير ارتفاع مستوى الاسعار المحلية مقارنة بمستوى الاسعار العالمية يؤدي الى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الاجنبية وانخفاض كلا من الصادرات وعرض النقد الاجنبي مما يدفع سعر الصرف الاجنبي للارتفاع ومنه يمكن اعتبار ان المستوى العام للاسعار من اهم العوامل المؤثرة لتحديد سعر الصرف وتقلباته.

٤. ميزان المدفوعات (Balance of Payments): يعتبر حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي . وهناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى الدولة فسعر الصرف يلعب دورًا هامًا في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ففي حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية فان ذلك يحدث خللاً في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري وذلك من خلال تأثير ارتفاع سعر الصرف على صادرات وواردات الدولة. يعتبر انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية له أثر إيجابي على صادرات الدولة وذلك سبب انخفاض أسعار تلك الصادرات على المواطنين في الدول الاخرى بسبب ارتفاع قيمة عملتهم . أما ارتفاع قيمة العملة المحلية يؤثر على صادرات الدولة بالسلب نظراً لارتفاع سعر السلع المحلية في الاسواق الاجنبية حيث يصبح المواطن الاجنبي يدفع اكثر من اجل الحصول على السلع المحلية وهو ما يؤثر سلباً على صادرات الدولة ، ويتوقف تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات على مرونة الطلب المحلية للسلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونة الطلب الاجنبي على صادرات الدولة المحلية من السلع والخدمات . فكلما كان الطلب اكثر مرونة كلما كان اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات اكبر وكلما كانت المرونة منخفضة فيكون بمعدل التغير المطلوب في سعر الصرف للقضاء على اختلال ميزان المدفوعات.

تمويل الموازنة (Public Budget Financing):

١. قبل البدء في مناقشة مفهوم تمويل الموازنة ومصادر تمويلها سوف يبين هذا المحور مفهوم النظري للموازنة العامة والهدف من صياغتها. ان لمفهوم الموازنة العديد من المفاهيم التي تطرق لها الدراسات السابقة من حيث مفهومها اللغوي و الاقتصادي ، حيث ان هذا المحور سوف يناقش مفهوم الموازنة من حيث المفهوم الاقتصادي بايجاز ومن ثم يتحول الى مفهوم تمويل الموازنة ومصادر تمويلها. تتفاوت التعريفات للموازنة العامة حسب الغرض الذي يهدف اليه صاحب التعريف ومن امثلة ذلك :-

• عرفت بعض الدراسات مفهوم الموزانة العامة على انها هي تقدير تفصيلي احتمالي لنفقات الدولة وايراداتها لمدة زمنية مقبلة تكون عادة سنة يتم اعدادها من قبل السلطة التنفيذية ويتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية (يونس، ٢٠٠٤ : ١٩١). ويرى اخرون ان مفهوم الموزانة العامة وثيقة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وايراداتها لمدة محددة ومقبلة من الزمن غالباً ما تكون سنة والتي يتم تقديرها في ضوء الأهداف التي ترنو اليها فلسفة الحكم (العلي وكداوي، 1988 : 272: Al-Delawi, 2019).

ومن خلال التعرّفين السابقين يمكن استنتاج ان الموزانة العامة هي عبارة عن بيان تفصيلي معتمد على خطط واهداف السلطة التشريعية والتنفيذية التي تسعى لتحقيقها بالمستقبل عادة تكون سنة من خلال تحديد الموارد والمصروفات لهذه الخطط التي تسعى الى اعدادها. ومن هذه المفاهيم السابقة ان للموازنة العامة اهداف على مستوى الدولة تسعى الى تحقيقها حيث بينتها الدراسات السابقة (على سبيل المثال : مشكور ، و آخرون ، ٢٠١٤) وهي :

١. **اهداف تخطيطية :** أذ تهدف الموزانة العامة للدولة الى تحقيق مجموعة من الاهداف في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات من أهمها تقدير النفقات ، الايرادات ، ومصادر التمويل المتنوعة.

٢. **أهداف رقابية :** تهدف الموزانة الى المعاونة في تحقيق رقابة أكثر على عمليات التنفيذ عن طريق قياس الاداء الفعلي للبرامج والانشطة الحكومية، ومتابعتها ، وكذلك تقييم الاداء عن طريق مقارنة الايرادات والنفقات الفعلية مع ماتم تقديره في الموزانة. كذلك تقوم بعملية الرقابة على مدى التزام الوحدات الحكومية في ترشيد الانفاق.

٣. **أهداف سلوكية :** تهدف الموزانة الى التأثير في سلوك واتجاه العاملين في الجهاز الحكومي للدولة

اهداف اقتصادية : الهدف الرئيسي للموازنة هو تحقيق التوازن الاقتصادي حتى لو اقتضى الامر الخروج عن مبدأ توازن الموزانة وهذا مايمثل في استخدام المالية العامة عجز الموزانة وفائضها كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي القومي عند مستوى التشغيل الكامل ففي فترات الرواج تزداد قوى التضخم بأستخدام فائض الموزانة وهذا مايمثل في استخدام المالية العامة عجز الموزانة وفائضها كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي القومي عند مستوى التشغيل الكامل.

١- **أهداف اجتماعية :** اصبحت الموزانة العامة اداة لتوزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب المباشرة ثم توجيه ما تحصل عليه لتمويل النفقات التي تستفيد منها الطبقات الاجتماعية المختلفة.

٢- **أهداف سياسية :** تعد الموزانة تعبيراً عن سياسية الدولة عن طريق الارقام الواردة في جدول الموزانة ومنها نستطيع التعرف على اهداف الدولة واتجاهاتها في جميع المجالات الترفهية كانت ام انفاقية وكذلك يمكن من معرفة ان الدولة تنتجة نحو الاسلوب الديمقراطي في قرار الموزانة.

١, ١ **تمويل الموازنة** : يقصد بتمويل الموازنة هو مجموع المبالغ النقدية الفعلية المحولة من البنك المركزي لتمويل الحسابات الجارية للوحدات الحكومية خلال السنة المالية وفقا للتخصيصات المعتمدة في الموازنة وقد نص قانون الادارة المالية (٥/٩) ان لا يلتزم بعملية صرف تزيد عما مخصص لها في الموازنة السنوية ما لم ينص بقانون الموازنة (مشكور، ٢٠١٤).

٢, ١ **مصادر تمويل الموازنة** : اشارت الدراسات السابقة التي ناقشت تمويل الموازنة الى العديد من المصادر التي تعد الاساس في النمو الاقتصادي وبالتالي تعد من المصادر المهمة في تمويل الموازنة ومن هذه الدراسات على سبيل المثال (الهيتي، ٢٠٠٠ ; الشمري، ٢٠١٢ ; جواد، ٢٠٠٧ ; برزان، ٢٠١٥)، سوف يناقش هذا المحور مصادر تمويل الموازنة العامة بشكل محدود على العراق بشكل خاص حيث ان الدراسات السابقة ناقشت التمويل من حيث كل دولة بمواردها ولا يسع الحديث عن كل هذه المصادر لذلك سوف تناقش هذه الورقة مصادر تمويل الموازنة العامة في العراق بالشكل الآتي:

وفقا للايرادات المقدرة للموازنة الاتحادية في العراق للسنوات السابقة نلاحظ ان هناك خمسة انواع من الايرادات المعتمدة في الموازنة وهي (، مبيعات النفط، الضرائب، المساهمات الاجتماعية، المنح، والايرادات من بيع الموجودات غير المالية). سوف نتاولها بالتفصيل

أ- **ايرادات النفط الخام (Crude Oil Revenue)** : تتأثر ايرادات النفط الخام بسعر البرميل الخام المقيم بسعر العملة الاجنبية، ويعرفة الهيتي، (٢٠٠٠) هو القيمة النقدية او الصورة النقدية للبرميل، ويخضع السعر للكثير من التقلبات المستمرة بسبب طبيعة السوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على اسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة والتي اصبحت مثيرة للقلق على المستوى العالمي. وهذا التأثير لا ينعكس على سعره فقط وانما على عدم الاستقرار في مجموع الايرادات المتحصلة في تمويل الموازنة. كذلك ان التقلب في اسعار النفط الى ايجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الاسواق العالمية والى وجود حالة من الخوف الشديد في الاستثمار في هذا القطاع.

ب- **ايرادات الضرائب (Tax revenue)** : تعتبر السياسة الضريبية من السياسات التي تلعب دورا ملحوظا في احلال التوازن والاستقرار الاقتصادي وتنظيم حجم الانفاق الحكومي (جواد، ٢٠٠٧; Al-Salami et. al. 2019). اي ان قدرة الدولة على الانفاق العام وزيادة معدل النمو الاقتصادي تتوقف على مايتاح لها من الموارد المالية اللازمة لتمويل استثماراتها، وتعتمد الدولة على تطوير المصادر الداخلية للتمويل من ناحية والاستعانة بمصادر التمويل الخارجية من ناحية أخرى. ويبرز دور الضرائب وأهميتها في تعزيز التمويل الداخلي وزيادة المواد المالية التي تتطلبها عملية التنمية. ويتم تطوير مصادر التمويل الداخلية وفي مقدمتها الضرائب من خلال تعبئة الموارد القومية اللازمة لعملية التنمية، ومن اجل خلق دخول تنتج ضرائب جديدة (العبيدي، ٢٠١٥). ومن هنا يصبح سعر الصرف تأثير كبير على قيمة الموارد المالية من خلال الضرائب في حالة ارتفاع او انخفاض سعر الصرف وتأثيره على الميزان المدفوعات والايرادات العامة

للدولة. ان نسب اسهام الايرادات الضريبية في الميزانية العامة ظلت متدنية خلال الفترة السابقة في العراق ، اذ بلغ ادنى اسهام لهذه الايرادات عام ٢٠٠٣ (٢,٠ ٪) ، في حين جاءت اعلى مساهمة عام ٢٠٠٧ والبالغة (٢,٤ ٪) ، ثم انخفضت في عام ٢٠٠٨ اذ بلغت ١,٢ ٪. يمكن استنتاج ان الايرادات الضريبية في العراق في اعلى اوجها بلغت ٢,٤ ٪ لذلك نؤكد أهمية دراسة قانون جديد يشجع على زيادة ايرادات الضرائب للدولة.

١. **ايرادات بيع الموجودات غير المالية (non-financial assets)**: تجري مؤسسات القطاع العام وبصورة دورية مراجعة وتصفية لموجوداتها غير المالية والتي تتضمن بيع (المباني ، الآلات ، وسائل النقل ، الاثاث ، ...) وبهذا فإن تلك المؤسسات انما تعمل على ايجاد اي ايراد يدخل في النهاية في حساب الموازنة العامة (البطريق، ١٩٨٥). الواضح من معطيات وبيانات وزارة المالية اعلى نسبة وصلت اليها ايرادات بيع الموجودات كانت سنة ٢٠٠٨ بنسبة ٠,٠٧ ٪ اذ تعتبر انها لا زالت محدودة اذا ما قورنت بمدى اسهامها في الايرادات العامة.

٢. **ايرادات المساهمات الاجتماعية (Revenue from social contributions)**: يترتب على اشتراك الموظفين في مساهمات الضمان الاجتماعي والصحي والتأمين الالزامي ايجاد مصدر من مصادر الايرادات العامة ، تؤكد البيانات الاحصائية الصادرة من وزارة المالية العراقية ان اعلى نسبة للمساهمات الاجتماعية في تمويل الموازنة العامة تكاد لم تتجاوز بنسبة ٠,٠٤ ٪ من مجموع الايرادات الكلية لتمويل الموازنة .

٣. **ايرادات المنح (Grant revenue)**: تعد ايرادات المنح من الايرادات الاستثنائية التي عادة ما تقتزن بمدى متانة العلاقات الدبلوماسية التي تربط البلد الممنوح مع الاسرة الدولية ، والعراق في ظل ظروفه الراهنة استحوذ على اهتمام عدد من الدول المانحة والتي اتجهت الى تقديم منحها سواء اكانت نقدية ام عينية ، والبيانات الاحصائية الصادرة من الجهات الحكومية اوضحت ان اعلى نسبة حصل العراق على المنح سنة ٢٠٠٨ وكانت بنسبة ٠,٠٧ ٪ من مجموع ايرادات الموازنة العامة.

٤. **ايرادات حوالات الخزينة (Treasury bills)**: عبارة عن أذونات خزنة وسندات خزنة تصدرها الخزنة العامة للدولة بسعر فائدة وشروط معينة وتستخدم لسد العجز الجاري نظرا لطبيعتها الزمنية . ويعود السبب الرئيس في اصدار حوالات الخزينة الى عدم التوافق الزمني بين الايرادات الدولة ونفقاتها ، اذ ان هنالك اشهر تزداد فيها الايرادات واخرى تزداد فيها النفقات الواجب القيام بها فتصدر الدولة (٣-٦) اشهر للحصول على الاموال التي تحتاج اليها، ولحوالات الخزينة عدة مميزات اذ بواسطتها يمكن الحصول على موارد قد لا يمكن اقتراضها بواسطة السندات طويلة الاجل، وتقبل البنوك والمؤسسات المالية على استثمار مالدتها من اموال فائضة لما تتمتع به هذه الحوالات من سيولة، وقللة الاخطار التي يتعرض لها المقرضون.

انعكاسات سعر الصرف على الموازنة العامة: يمكن تتبع العلاقة المباشرة بين أسعار الصرف والموازنة العامة من خلال العلاقة بين ارتفاع او انخفاض في قيمة العملة وما يترتب عليها جملة تداعيات على الموازنة العامة للدولة. حيث تبين ان الموازنة العامة بمختلف بنودها، ذات علاقة مباشرة بالتغيرات التي تحدث في أسعار صرف العملات، وبفس الوقت ذات علاقة مباشرة على آثار تلك الحالات على الموازنة العامة سواء كانت بالعجز او الفائض وكما سنرى لاحقا.

٥. ان ارتفاع أسعار العملات ذات اتجاهين متناقضين على تمويل الموازنة. حيث ناقشت الدراسات السابقة ان لارتفاع قيمة سعر الصرف سوف يؤثر في بعض الدول سلبا والبعض الاخر ايجابا على إيرادات الدولة. الحجار، (٢٠٠٣) ناقش ان ارتفاع سعر الصرف سوف يكون باتجاه تأثير سلبي مباشر من حيث ان ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى خلق حالة تؤثر على الطلب الكلي للسلع و الخدمات المستوردة بسبب ارتفاع أسعارها محليا، مما يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع المستوردة مما يؤثر سلباً على حركة الحساب الجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات هذا من جانب ومن جانب آخر يؤدي الى انخفاض نسبة الضرائب على الاستيرادات ثم انخفاض الإيرادات في الموازنة العامة، الا انه وفي نفس الوقت يسبب انخفاض النفقات على المستوردات. إضافة الى ذلك ان نتائج ارتفاع سعر الصرف تمتد الى القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين. يمكن استنتاج ما سبق ان تأثير سعر الصرف بطريقة سلبية عندما يكون النظام الاقتصادي للدولة يعتمد على عدة مصادر في تحصيل الإيرادات لتمويل الموازنة. بمعنى اخر، ان تمويل الموازنة يتم عن طريق التصدير السلع والخدمات والتي بدورها تزيد من نسبة إيرادات الضرائب. ومن جانب آخر، اذا كان النظام الدولة يعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير المواد الخام كما هو الحال في العراق فان ارتفاع سعر الصرف سوف يؤثر تأثيرا محدودا سلبا على نسبة الضرائب في تمويل الموازنة وفي المقابل بنسبة الإيرادات المرتفعة من تصدير المواد الخام سوف تكون اكثر نفعا من نسبة تأثيرها سلبا على الضرائب. حيث تشير البيانات الصادرة من البنك المركزي أن أعلى مصدر تمويل للموازنة في العراق هو من الإيرادات المتأتية من مبيعات النفط الخام والذي كان بنسبة تمويل ٩٤-٩٧٪ من سنة ٢٠٠٣ الى وقتنا الحاضر. اما نسبة الإيرادات الضرائب بلغت في اعلى اوجهها بنسبة تمويل ٠,٠٢ ٪ (العبيدي، ٢٠١٥)، بمعنى اخر ان ارتفاع في سعر صرف العملة سوف يزيد من فائض الموازنة لا سيما ان إيرادات الدولة تعتمد اعتمادا كبيرا على التدفقات النقدية من خارج البلد وبهذا يكون هناك تأثير مباشر على تمويل الموازنة.

١,١ الآثار غير المباشرة لسعر الصرف على تمويل الموازنة: ان الآثار غير المباشرة التي تنتج من العلاقة بين أسعار الصرف والموازنة العامة من خلال العلاقة بين ارتفاع او انخفاض في قيمة العملة وما يترتب عليها جملة تداعيات وانعكاسات (تأثيرات متسلسلة) على مستوى اقتصاد البلد والتي بدورها تؤثر على الموازنة العامة للدولة. ان لانخفاض او ارتفاع سعر الصرف

أداة نقدية شديدة التأثير على المعاملات الجارية مع بقية الدول. ان لسعر الصرف آثار عديدة مباشرة تؤثر على تمويل الموازنة وبدورها تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، عن طريق انتقال تأثيره على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما ان الوقوف على العوامل المؤثرة من سعر الصرف على تمويل الموازنة سيمنح السلطة النقدية فرصة السيطرة عليّة عن طريق الادارة الصحيحة لهذه العوامل، وقد تم التركيز على العراق كاحدى الدول التي تحتاج العديد من الدراسات لمعرفة الواقع الاقتصادي للبلاد وفي نفس الوقت يعتبر حالة الاقتصاد العراقي نوع من الخصوصية التي تحتاج قرأنة بعناية تختلف عن بقية الدول . ففي مجال التجاري نلاحظ ان تأثير هذه التغير في سعر الصرف تأثيرا على حركة الاستيراد والتصدير لهذه السلع. ان ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى الحد من الواردات المحلية ومن ثم انخفاض الكميات من السلع المستوردة لارتفاع أسعارها مقارنة بالسلع المحلية والتي قد تكون اكثر ا جودة، ويتحول الطلب في معظمه الى السلع المستوردة ، وهو ما يؤدي الى زيادة أسعارها وانخفاض الطلب المحلي عليها، ويؤدي انخفاض سعر الصرف المحلي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار على نحو يؤدي الى تدهور القيمة الحقيقية للارصدة النقدية، مما يدفع الى زيادة الطلب على النقود وانخفاض مستوى الناتج القومي والتشغيل نتيجة استمرار الزيادة السنوية الاستهلاكية في أسعار السلع الاستهلاكية (عبدالمولى، ١٩٩٥). فقد تضطر المشروعات المحلية الى تخفيض حجم طاقتها الانتاجية والى عدم التوسع في الانفاق الاستثماري، وحتى بافترض قدرة هذه المشروعات على تعويض هذا الاثر جزئيا عن طريق زيادة صادراتها. فان اصحاب هذه المشروعات سيكونون غير راغبين في القيام باستثمارات جديدة بسبب نقص الطلب المحلي الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار. حيث أن الاثر لتلك الحالة هو إقبال كاهل الموازنة العامة للدولة بسبب ارتفاع الأسعار، مما يضطر الدولة إلى تحمل التكاليف الاجتماعية للتكييف الاقتصادي، وكذلك زيادة عبء القروض الخارجية وهذا ينعكس على الموازنة العامة ويؤدي الى عجزها. وهذا من جراء التضخم الذي أحدثته تلك التقلبات في أسعار الصرف في الداخل. وفيما يتعلق بمدفوعات الدول لفوائد وأقساط القروض الخارجية خاصة المستحقة منها، تتأثر هي الأخرى بفعل تقلبات أسعار الصرف، حيث تتحمل الموازنة العامة للدولة أعباء إضافية للقروض الأجنبية عند تقويمها بالعملة المحلية، وتزداد قيمة خدمات تلك القروض مقومة بالعملة المحلية عند تخفيض قيمة هذه الأخيرة، وتزداد حدة هذا العبء على الموازنة العامة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية، بعكس وعندما تواجه الحكومة عجزا في ما إذا كانت أسعار الفائدة تتجه نحو الانخفاض (بوعتروس، ٢٠٠٨) وبالتالي يرى كثير من الباحثون ان انخفاض سعر الصرف لة تأثيرا على مستوى الضرائب من حيث ان انخفاض سعر الصرف سوف يؤدي الى ارتفاع الاسعار وقيمة الصادرات وبالتالي الى انخفاض حصيلة الضرائب على الصادرات و انخفاض النفقات على المستوردات وبالتالي انخفاض العبء عن الموازنة العامة ثم انخفاض عجز في الموازنة العامة، اضافة الى ذلك يؤدي الى انخفاض الاستثمارات المحلية و الناتج المحلي الاجمالي بسبب ارتفاع نفقات انتاج كثير من المنتجات التي تستخدم الخامات والالات المستوردة، ونظرا للحاجة الماسة لهذه المدخلات.

ومن جانب آخر ، هناك علاقة مباشرة بين تغير سعر الصرف ويسر التمويل لاسيما في الدول

المعتمدة بصورة كبيرة على الصرف الاجنبي لتمويل الموازنة، ففي حالة الارتفاع في سعر الصرف فانه سيمكن من تيسير تمويل الموازنة عندما تتمتع الحكومة بتيار مستمر من تدفقات الصرف الاجنبي كما هو الحال في العراق المعتمد بدرجة اساسية على ذلك التدفق في تمويل الموازنة. بينما نجد ان انخفاض سعر الصرف سيجعل من تمويل الموازنة اقل تيسيرا وربما متعسرا و احيانا يسبب ازمة كبيرة عندما يكون ذلك الانخفاض دراماتيكيًا حادا.

اشكالية التضخم والاثار الشمولي لعرض النقد في العراق:

غالبا مايوصف الاقتصاد العراقي بانة اقتصادا احادي الجانب وريعي في اشارة الى انه معتمد وبدرجة كبيرة على مورد النفط ومنذ عقود طويلة. ولا خلاف في ذلك، ولا ضرير في صفته الربعية انما الضرير في احاديته التي اتصف بها منذ انبثاق الحقبة النفطية بدون مسوعات مقبولة لتلك الاحادية التي بلغت مستويات احدثت اختلالات هيكلية حادة فككت العلاقات والروابط بين معظم المتغيرات بشكل حاد ودراماتيكي. والخطر من ذلك ان متغيرات السياسة الاقتصادية التي تتأثر بالقرارات المتخذة من قبل السلطات المختلفة باتت ذات تأثير ضعيف و احيانا بدون تأثير على ماينبغي ان تؤثر فيه من متغيرات السوق وقد وفرت العديد من الدراسات ادله على وهن وضعف تلك العلاقات (راجع بحث الاسعار الكلية). في هذا السياق وفي ظل هكذا تشوش اقتصادي فانه من الصعب التحقق من مطابقة طبيعة الترابطات للنظرية الاقتصادية، الا ان البحث سيحاول تلمس طريقه عبر الاسترشاد ببعض الحقائق العملية الواقعية في محاولة قراءة تعميمية للفعاليات.

اشارت العديد من الدراسات الى قدرة التضخم ودوره في التأثير على سعر الصرف، ففي الوقت الذي ينبغي لسعر الصرف ان يكون احد ادوات السياسة فان التضخم هو الاخر بات احد اهم ادوات ذات السياسة من خلال مايعرف باستهداف التضخم (Inflation targeting) وبالتالي فان ادوات السياسة يمكن ان تتفاعل مع بعضها لتحقيق اهداف مرغوبة وقد يكون هذا التفاعل مدار (سياسة) او حر (السوق). ولو يتسع المجال في هذا البحث لثم اجراء تحليل السببية (Causality) للوقوف على طبيعة التفاعل الثنائي بين المتغيرين، الا ان الاهتمام سينصب على قدرة سعر الصرف في التأثير على التضخم لخدمة اهداف البحث.

فيما يخص التضخم وأسعار الصرف فإن أثر تغيرات سعر الصرف على الأسعار المحلية يحدث من خلال ثلاث مسارات هي:

- **المسار الاول:** على اساس المقارنة ما بين المستويات السعرية لدولة معينة من ناحية وشركائها التجاريين من ناحية اخرى. اذا حصل ارتفاع في المستوى العام للأسعار في بلد معين دونما تغير في ذلك المستوى لدى الشركاء التجاريين فإن قيم التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل ذلك طبقا لنظرية تعادل القوة الشرائية (ppp) التي تنص على ان (قيمة العملة المحلية بالمقارنة مع اقيام العملات الاخرى تميل الى الانخفاض بنفس نسبة الزيادة في الاسعار) وهو ماذهب اليه غوستاف كاسل وخرج به من نظريته المذكورة. لقد

قدم الاقتصاد العراقي (و عدد من الاقتصادات المماثلة) ادلة على اتجاه معاكس لهذه العلاقة تمثلت في قيادة سعر الصرف للتضخم بشكل ملفت وذلك لارتفاع كلفة الاستيرادات وهو ما سنجده وافيافي المسار الثاني (صالح و السلامي ، ٢٠١٨).

• **المسار الثاني:** ويتمثل بعلاقة سعر الصرف بالتضخم بصورة مباشرة هي قناة انخفاض قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الاجنبي بما يؤدي إلى رفع الأسعار بصورة مباشرة نتيجة لارتفاع أسعار الاستيرادات بالعملة المحلية، ورغم أن قوة التأثير على الأسعار المحلية والفترة التي يستغرقها لتحقيق هذا التأثير لا تزال محل خلاف، وذلك لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة. وهو ما يحصل عمليا في العراق وبشدة بالغة نتيجة ضعف ووهن شديد بالقدرات الانتاجية والاعتماد العالي على الاستيراد بحيث يصعب تحسس فاصله زمنية مابين تغير سعر الصرف وتغير الاسعار جراء فاعلية التوقعات لاسيما التشاؤمية منها والتي تعكس انخفاض الثقة بالقدرات المحلية للانتاج (صالح و السلامي ، 2018: Saleh et al. 2020).

• **المسار الثالث:** فينبغي ان يمر من خلال الاجور النقدية التي تتأثر بتغير سعر الصرف. إن آثار تخفيض قيمة العملة «ارتفاع سعر الصرف الاجنبي» على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك التخفيض، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغير في الأجور الحقيقية، ومع ارتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار، ومع اقتصاد يميل للانفتاح سيكون أثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية وعلى مستوى الناتج قليلا، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف... ولكل ماتقدم فإن تغير عرض النقد لابد ان يلقي بضلاله من خلال ارتفاع (رفع) و/او انخفاض (تخفيض) قيمة العملة مترافقا مع التغيرات الحاصلة في سعر الصرف بما يشكلان المحركات الاساسية للتضخم المحلي والمستورد، وغالبا ماكانا كذلك في العراق (صالح و السلامي ، 2018: Saleh et al. 2020).

• خلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة مستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وانخفاض كلا من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف الأجنبي للارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

١- **النموذج القياسي:** عمد الباحثان الى تحليل متغيرات الدراسة وتحقيق اهدافها وذلك عبر

مدخلين من التحليل القياسي, اختص الاول بالتحليل الشامل لكل المتغيرات المؤثرة في تمويل الموازنة اما الثاني فقد اهتم بتشخيص اثر كل متغير على حدة , وبذلك فان النماذج التي ستعتمد في هذه الدراسة ستكون كما يلي:

$$PR = F(EX, Ms, INF, INT, TB) \dots (1)$$

حيث ان:

PR. لايراد الفعلي للموازنة العامة.

EX. سعر الصرف السوق.

Ms. عرض النقد بالمعنة الواسع.

INF. معدل التضخم.

INT. معدل الفائدة.

TB. حالة الميزان التجاري.

الا ان المتغيرات المؤثرة في تمويل الموازنة هي ذاتها متأثرة بسعر الصرف بشكل او باخر لذا فانه من المسوغ تقرير الصياغات الاتية:

$$Ms = f_1(EX) \dots (2)$$

$$INF = f_2(EX) \dots (3)$$

$$INT = f_3(EX) \dots (4)$$

$$TB = f_4(EX) \dots (5)$$

وبتحقيق التفاعل التداخلي بين النماذج (2-5) والنموذج (1) نحصل على:

$$PR = F[EX, f_1(EX), f_2(EX), f_3(EX), f_4(EX)] \dots (6)$$

وبهذا فان النموذج (6) يعد بمثابة الصيغة المختزلة للنموذج (1) وبما يسوغ تحقيق الاختزال الاخير كما في النموذج (7):

$$PR = F(PR) \dots (7)$$

جمع وتكليف البيانات: الجدول الاتي يمثل خلاصة البيانات السنوية التي تم جمعها من مصادر عدة لتأمين متطلبات النماذج اعلاه للمدة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٧.

ومن المهم هنا الاشارة الى ان البيانات المستقاة من البنك المركزي العراقي لم تكن واردة كما هي

في الجدول (١) وانما جرى عليها بعض التكيف كي تتسق مع البيانات التي وردت من البنك الدولي بحيث تكون سنوية وقابلة للتحليل المشترك مع بقية المتغيرات. ففيما يتعلق ببيانات الايراد الفعلي للموازنة العامة فقد وجد مايلي:

انها بيانات تراكمية من شهر لآخر على المستوى السنوي وان التراكم الاخير في شهر كانون الاول يمثل الايراد الفعلي السنوي للموازنة العامة, لتبدأ تراكمات جديدة للسنة التالية وهكذا. وبعد التدقيق بهذه البيانات وجد ان عدد من المشاهدات غير متسقة وتخالف المنطق التراكمي الامر الذي الجأ الباحثان الى حذف تلك المشاهدات وتقديرها خطيا. وقد انحصرت تلك المشاهدات بالشهر ١٢ لسنة ٢٠٠٤ والشهر الثاني ٢٠٠٥ والشهر الثامن ٢٠١٥ (راجع الموقع الاتي <https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=185>).

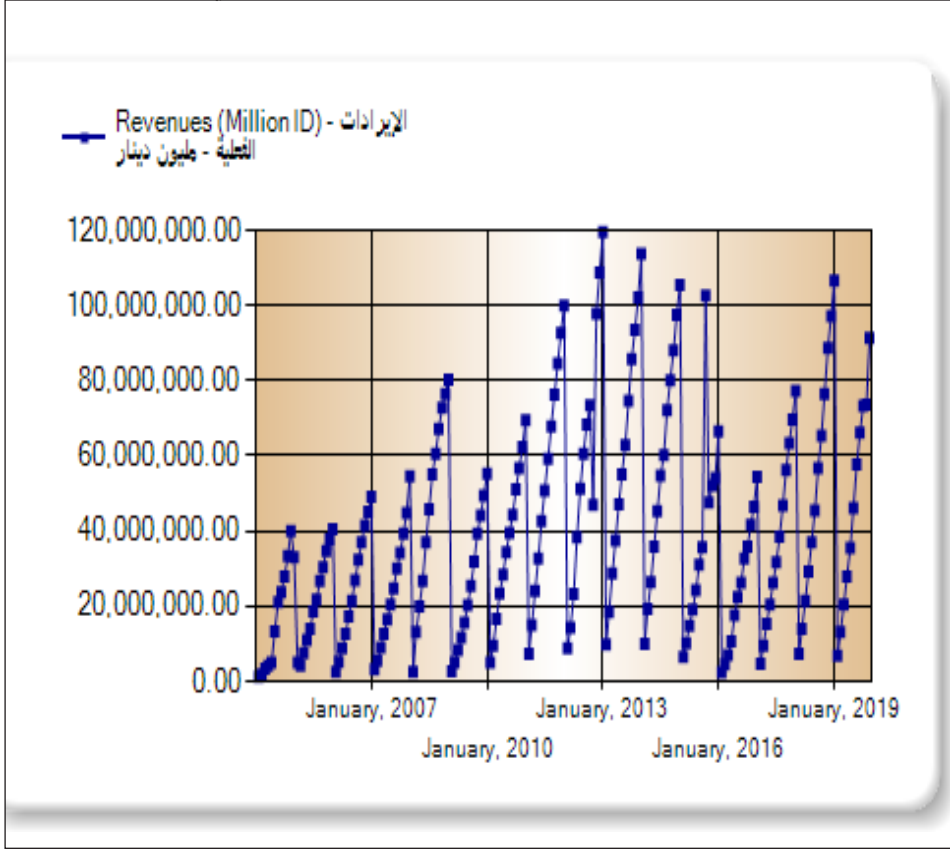
تم اعتماد مشاهدة الشهر ١٢ كقيمة فعلية لمشاهدة كل سنة.

اما فيما يتعلق بمشاهدات سعر الصرف فقد وردت في بيانات البنك المركزي بصفة شهرية (<https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=390>) لذلك فقد تم احتساب المعدل السنوي لسعر الصرف كقيمة للمشاهدة في كل سنة.

اخيرا فان البيانات بعد ذلك خضعت لتحويل اخر توخيا للشروط النظرية الاحصائية اللازمة لتطبيع نماذج الاستقرار والتكامل المشترك واختيار النموذج المناسب لتحليل العلاقات قياسيا, حيث تم توظيف خاصية التحويل الفصلي للبيانات التي تتمتع بها حزمة التحليل الاحصائي (Eviews) التي حولت جميع المتغيرات الواردة في الدراسة من المشاهدات السنوية الى المشاهدات الفصلية كما سنرى في الفقرة القادمة, كما تم تنفيذ كافة الاختبارات والتحليلات الاحصائية بالاعتماد على الحزمة المذكورة.

شكل (١)

البيانات الصادرة من البنك المركزي العراقي



جدول 1
ايراد الموازنة الفعلي والعوامل المؤثرة

t	بالدينار العراقي وبالاسعار الجارية TB	سعر الفائدة على الاقتراض (%) INT	التضخم السنوي (%) INF	بالدينار العراقي والاسعار الجارية Ms	سعر الدولار بالدينار العراقي متوسط سنوي EX	دينار عراقي الاسعار الجارية PR
2004	-4.09E+12	13.2675	26.96191	1.44E+13	1454	469948
2005	-5.18E+12	13.41667	36.95948	1.49E+13	1472.417	405028
2006	1.19E+13	14.375	53.23096	1.99E+13	1474.917	490558
2007	1.97E+13	18.78333	-10.0675	2.73E+13	1266.167	545994
2008	3.08E+13	19.215	12.66285	3.69E+13	1203.25	802521
2009	1.47E+11	16.15583	6.873615	4.68E+13	1181.833	552098
2010	8.65E+12	14.34583	2.877747	6.14E+13	1185	695211
2011	3.62E+13	14.13083	5.801455	7.41E+13	1195.667	999988
2012	3.90E+13	13.8675	6.089096	7.72E+13	1232.667	1.19E+
2013	1.00E+13	13.575	1.879498	8.95E+13	1231.917	1.14E+
2014	1.20E+13	12.60333	2.235974	9.30E+13	1213.667	1.05E+
2015	-1.26E+13	12.2925	1.39333	8.45E+13	1247.417	66470%
2016	-1.62E+13	12.36407	0.556521	9.05E+13	1275.25	54409%
2017	5.60E+12	12.22204	0.184059	9.29E+13	1258	773358

المصادر:

المتغيرات (TB,INT,INF,Ms) - <https://data.worldbank.org/country/iraq> - world bank-

المتغير (PR) - البنك المركزي العراقي <https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=185>

اختبار المتغيرات: لقد بات من الشائع الاعتقاد بعدم استقرار المتغيرات الاقتصادية عندما تكون بصيغة السلاسل الزمنية, اذ غالبا ماتكون تلك السلاسل مفتقرة للوسط والتباين الثابتين ولعل الرسوم البيانية للمتغيرات الخاصة بالدراسة كافية لتأكيد هكذا اعتقاد (انظر الملحق). لذا فانه من المسوغ

اللاجوء الى اختبار ديكي- فولر الموسع للوقوف على الفرق المناسب اللازم لاستقرار كل متغير غير مستقر في المستوى على وفق مستوى معنوية ٥٪. يلاحظ ان جميع المتغيرات تحضى باحتمالية عالية عند المستوى وهي اكبر من ٥٪ بكثير وهذا يؤكد اعتقادنا السابق كون المتغيرات جميعها غير مستقرة الامر الذي يدفع نحو التفتيش عن الفرق الذي يتحقق الاستقرار عنده. وقد عالج البرنامج Eviews ذلك بان احتسب احتمالية المتغيرات عند الفرق الاول وقد كانت جميعها اقل من ٥٪ مما يمكننا من الحكم باطمئنان على ان متغيرات الدراسة جميعا مستقرة عند الفرق الاول.

جدول 2

اختبار ديكي فولر الموسع

(Augmented Dickey-Fuller)

المتغير	المستوى Level			الفرق الاول difference 1st		
	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
TB	0.2249	0.4263	0.0995	0.0001	0.0009	0.0000
INT	0.5551	0.3124	0.5495	0.0050	0.0189	0.0003
Prb. INF	0.2887	0.2119	0.0541	0.0000	0.0000	0.0000
% MS	0.6005	0.9807	0.9685	0.0019	0.0061	0.0039
EX	0.2844	0.8589	0.2758	0.0016	0.0038	0.0001
PR	0.4169	0.8092	0.6591	0.0006	0.0032	0.0000

المصدر : نتائج التجليل الاحصائي لبرنامج Eviews

ولما كانت جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول فانه بالامكان تطبيق منهجية (Auto regressive distributed lag mode) والمعروفة اختصارا ((ARDL حيث تتطلب هذه المنهجية الشرطان التاليان كي تعمل بكفاءة:

١. ان لا يكون المتغير التابع مستقرا في المستوى اي ان لا يكون I (٠) . ولما كانت جميع متغيرات هذه الورقة غير مستقرة في المستوى فان جميعها تصلح كمتغيرات تابعة طبقا لنموذج (ARDL كونها جميعا مستقرة عند الفرق الاول) (١).

٢. يجب ان لا يكون اي من المتغيرات المستقلة مستقرا عند الفرق الثاني I (٢). ولنفس السبب السابق فان جميع متغيرات الدراسة تقبل كمتغيرات مستقلة من قبل التطبيق ((ARDL.

وعلى وفق ماتقدم فان التوصيف المنمذج في المعادلات (٧-١) يمكن تطبيقه وفق منهجية نموذج توزيع تباطؤ الانحدار الذاتي ARDL.

اختبار وتقدير العلاقات والنماذج: يقدم الجدول (٣) الاختبارات الخاصة بالعلاقات المعتمدة في هذه الدراسة لتوصيف تاثيرات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه على تمويل الموازنة العامة حسبما وردت في المعادلات (٧-١).

جدول 3					
اختبار نماذج الدراسة بمستوى معنوية 5%					
النموذج	اختبار الحدود	ارتباط تسلسلي	التوزيع	التباين	الاستقرار الهيكلي
$PR = F(EX, Ms, INF, INT, TB)$	تكامل مشترك	لا يوجد	طبيعي	ثابت	مستقر
$Ms = f_1(EX)$	تكامل مشترك	لا يوجد	طبيعي	ثابت	مستقر
$INF = f_2(EX)$	تكامل مشترك	لا يوجد	طبيعي	ثابت	مستقر
$INT = f_3(EX)$	تكامل مشترك	لا يوجد	طبيعي	ثابت	مستقر
$TB = f_4(EX)$	تكامل مشترك	لا يوجد	طبيعي	ثابت	مستقر
$PR = F(PR)$	تكامل مشترك	لا يوجد	طبيعي	ثابت	مستقر

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي لبرنامج Eviews . (انظر الملحق).

وقد شجعت النتائج التي خرجت بها الاختبارات على المظي بتقدير معلمات المعادلات المنمذجة بغية

الاستناد عليها لتقديم رؤيا اقتصادية بشأن تلك العلاقات. ويلخص الجدول (٤) اهم نتائج التقدير على وفق منهجية (ARDL).

جدول 4

نتائج تقدير العلاقة طويلة الامد

النموذج	الامد القصير
PR= F(EX, Ms, INF, INT, TB)	EC = PR(-1) - (66619.4396*EX -0.0000*MS -1534064.5664*INF -12977210.9344*INT + 0.0000*TB + 170931611.6550)
Ms= f1(EX)	EC = MS - (-299889565659.5051*EX + 474344252118183.2500)
INF= f2(EX)	EC = INF - (-0.0820*EX + 100.2710)
INT= f3(EX)	EC = INT - (-0.180057EX + 240.2871)
TB= f4(EX)	EC = TB - (-389816743829.9128*EX + 492424600142478.0000)
PR=F(PR)	EC = PR - (-169163.6101*EX + 293622858.4074)

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي لبرنامج Eviews

رؤيا تحليلية لتاثيرات الاجل الطويل: تعاني النماذج المقدره من اخفاقات التوافق مع النظرية الاقتصادية بشكل واضح رغم اتساقاتها الاحصائية وكفاءتها في معظم الاختبارات لاسيما وان تساوي Prob(1) وقيمة احتمالية Ecm() جميع النماذج تتجه الى التوازن في الاجل الطويل لكون (٠,٠٠٠). فقد اظهرت نتائج التقدير الاحصائي لمتغيرات الدراسة في الاجل الطويل ان هناك تاثيرا مجتمعا على تمويل الموازنة العامة خلال مدة الدراسة في الاجل الطويل متاتيا من سعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة في حين لم يكن هناك اثرا متاتيا من كل من عرص النقد وحالة الميزان التجاري. (لصحة التقديرات ومعنوية التاثيرات انظر الملحق). الا ان تلك التاثيرات كانت سالبة لكل من التضخم ومعدل الفائدة في حين كانت موجبة لسعر الصرف مما يؤشر معنى مؤداه ان ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار) سيمكن من تمويل الموازنة في الاجل الطويل ببسر اكثر وهذا بحد ذاته يعد اظرابا اقتصاديا غير مفهوم في الهيكل الاقتصادي العراقي وبنيتة. ولتفسير ذلك لابد من الاخذ بنظر الاعتبار واقع وطبيعة الاقتصاد العراقي الريعي القائم في مقوماته على الصادرات النفطية وبالتالي فان معظم ايرادات الحكومة هي في حقيقتها مكونة من الصرف الاجنبي (طالما كانت الثروة النفطية مملوكة بالكامل للحكومة) وبطبيعة الحال فان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي سيعمل آليا على زيادة ايرادات الحكومة في الاجلين الطويل و القصير. اما عندما نحلل العلاقة المنفردة بين سعر الصرف وتمويل الموازنة العامة فان التاثير سيكون سالبا بين المتغيرين وذلك بحسب العلاقة: حيث ظهر ان تاثير سعر الصرف سالبا وبمقدار (١٦٩١٦٣,٦) وهذا مؤداه ان ارتفاع PR=F(EX)

قيمة الدينار العراقي سيعمل على تيسير تمويل الموازنة العامة على عكس المؤدى السابق, مما يخرج هذا المتغير عن طبيعة علاقته بتمويل الموازنة (بحسب الواقع العراقي) ويخلق اضطرابا اخر في فهم العلاقة بين المتغيرين. وفي محاوله للوصول الى تفسير متسق فقد تم تحليل وتقدير العلاقة بيت سعر الصرف والمتغيرات الاربعة الحيمة له على وفق الصبغ الخطية البسيطة الاتية:

$$(Ms = f1(EX), INF = f2(EX), INT = f3(EX), TB = f4 EX)$$

وقد قدمت تلك التقديرات الادله على ان اثر سعر الصرف هو سلبي على كل من عرض النقد والتضخم ومعدل الفائدة وحالة الميزان التجاري (الفائض او العجز) والتي بلغت اقيام معلماها على التوالي: (٢٩٩٨٨٩٥٦٥٦٥٩,٥ - و ٠,٠٨٢٠ - و ٠,١٨٠٠٥٧ - و ٣٨٩٨١٦٧٤٣٨٣٠ -)

فاذا وجدنا تفسيراً نظرياً حاسماً ولا يقبل الجدل للعلاقة العكسية بين سعر الصرف ومعدل الفائدة كما اثبتته العديد من الادبيات الاقتصادية الا انه يصعب ايجاد مثل ذلك التفسير للعلاقة العكسية لسعر الصرف مع كل من عرض النقد والتضخم وفائض الميزان, وهذا بدوره يؤشر اضطراباً اخر (او عدة اضطرابات) لهيكل العلاقات في الاقتصاد العراقي.

صفوة القول ان لسعر الصرف في الاجل الطويل تأثيراً ايجابياً على تمويل الموازنة العامة في العراق بالتوافق مع التأثيرات السالبة لكل من عرض النقد والتضخم ومعدل الفائدة, في حين اظهرت التقديرات ان اثره سلبياً بصورة منفردة.

رؤيا تحليلية لتاثيرات الاجل القصير: نؤكد ان جميع النماذج المعتمدة في هذه الورقة ذات التأثير قصير الاجل تنجبه الى التوازن في الاجل الطويل لكون $Ecm(1 - Prob)$ تساوي (٠,٠٠٠). ومع ذلك فان كل من عرض النقد والتضخم قد فقدوا معنوية التأثير بمسوى ٥٪ على وفق النموذج الاتي:

$$PR = F(EX, MS, INF, INT, TB)$$

لم يكن لعرض النقد في الاجل القصير تأثيراً على تمويل الموازنة العامة (شانه في ذلك شان الاجل الطويل) مما يقدم لنا فضيلة الحيادية التي ينبغي ان تتمتع بها النقود وبما يبرهن على سلامة سياسة عرض النقد المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي.

كما ظهر ان لمعدل التضخم اثراً ايجابياً قصير الاجل الا انه ذو تأثيرات سلبية في الاجل الطويل. وكالاجل الطويل فان سعر الصرف يؤثر سلبياً على تمويل الموازنة العامة وهو ما يعني ان ارتفاع سعر الصرف يعني انخفاض قيمة الدينار العراقي مما يعمل على تيسير تمويل الموازنة بالنسبة للحكومة بحكم تحكمها في الايرادات النفطية والتي هي بالعملة الاجنبية.

من ناحية اخرى فان لسعر الصرف تأثيرات سالبة على عرض النقد والتضخم ومعدل الفائدة وصافي الميزان التجاري في الاجل القصير, كما ان سعر الصرف ومن خلال تلك التأثيرات فانه يؤكد التأثير السلبي على تمويل الموازنة في الاجل القصير.

الاستنتاجات :

١- اظهرت الدراسة في ان هناك تأثيرا مجتمعا على تمويل الموازنة العامة خلال مدة الدراسة في الاجل الطويل متاتيا من سعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة في حين لم يكن هناك اثرا متاتيا من كل من عرض النقد وحالة الميزان التجاري.

٢- ان التأثيرات كانت سالبة لكل من التضخم ومعدل الفائدة في حين كانت موجبة لسعر الصرف مما يؤشر معنى مؤداه ان ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار) سيمكن من تمويل الموازنة في الاجل الطويل ببسر اكثر.

٣- لم يكن لعرض النقد في الاجل القصير تأثيرا على تمويل الموازنة العامة (شأنه في ذلك شأن الاجل الطويل) مما يقدم لنا فضيلة الحيادية التي ينبغي ان تتمتع بها النقود وبما يبرهن على سلامة سياسة عرض النقد المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي.

٤- ان لسعر الصرف في الاجل الطويل تأثيرا ايجابيا على تمويل الموازنة العامة في العراق بالترافق مع التأثيرات السالبة لكل من عرض النقد والتضخم ومعدل الفائدة, في حين اظهرت التقديرات ان اثرة سلبيا بصورة منفردة.

٥- ان لسعر الصرف في الاجل القصير تأثيرا سلبيا على تمويل الموازنة العامة في العراق في كلتا الحالتين.

التوصيات:

١- ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي وتحويل الاعتماد الى القطاعات الاخرى غير النفطية بحيث تكون نسبة ما همتها في الناتج المحلي الاجمالي عالية (لا تقل عن ٨٠٪) بغية توفير موارد ضريبية بديلة عن الموارد النفطية.

٢- بناء جهاز وهيكلي ضريبي كفوء ينسجم مع الابعاء المطلوبة منه اثر التنويع الاقتصادي المقترح.

٣- ضرورة الحفاظ على السياسة النقدية لادارة عرض النقد وابقاء النقود محايدة.

٤- تثبيت سعر الصرف عند مستوى دقيق لتحقيق اهداف متعارضة لاسيما تيسير تمويل الموازنة واستهداف التضخم لخفض كلفة المعيشة.

المراجع:

١. باداوة يي، اسماعيل.(٢٠١٥).« تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لأقليم كوردستان- العراق للمدة ١٩٩٧-٢٠١٣». مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، ١٣، ٧، ٢٣٣-٢٥٩.
٢. البطريق، يونس(١٩٨٥). اقتصاديات المالية العامة ، مركز الكتب الثقافية ، مصر.
٣. جواد ، فاطمة عبد ،الضرائب ودورها في العملية الاقتصادية ،مقال منشور في جريدة الصباح ، بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٧.
٤. الحجار، بسام.(٢٠٠٣). العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت.
٥. الحسني ، عرفان تقي. (٢٠٠٢). التمويل الدولي، مجدلاوى، عمان.
٦. الحصري، طارق فاروق.(٢٠١٠). الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة.
٧. الدباش، الناصر (٢٠١٨). ” دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية ٢٠١٦ – ٢٠٠٣ “. مجلة جامعة جيهان ، ٢ ، ٥٣٣-٥٥٥.
٨. الشعراوي، سمير.(٢٠٠٥). مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية.جامعة الملك عبد العزيز،السعودية.
٩. شليمون (٢٠١٧). ”تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٥“. مجلة الدراسات النقدية والمالية، ٢ ، ١-٢٠.
١٠. عبدالمولى، السيد.(١٩٨٥). المالية العامة دراسة للاقتصاد العام، دار الفكر العربي للنشر والطبع، القاهرة.
١١. العبيدي، صبيحة.(٢٠١٥). ”بدائل تمويل الموازنة العامة في ظل انخفاض أسعار النفط (د راسة حالة في وزارة المالية دائرة الموازنة)“، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر السادس.
١٢. العلاوي، كامل كاظم.(٢٠١١). القياس الاقتصادي النظرية والتحليل عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
١٣. عوض الله، زينب حسين.(٢٠٠٤). الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، ط ١، دار النهضة، القاهرة.

١٤. صالح، ربيع، السلامي، قصي. (٢٠١٨). ”علاقة التغيرات السعرية الكلية بالميزان التجاري العراقي“، مجلة جامعة جيهان، ٢، ١-٢٤.
١٥. مشكور، سعود جايد، وآخرون. (٢٠١٤). المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها المركزية واللامركزية في العراق، الطبعة الأولى، دار. نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق.
١٦. الهيتي، أحمد حسين. (٢٠٠٠). اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق-الموصل.
١٧. يونس، منصور ميلاد. (٢٠٠٤). مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر.

المراجع الانجليزية:

1. Al-Delawi, A. S. S. (2019). Determinants of profitability in commercial banks: A field study in a sample of the Iraqi private commercial banks. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 6(2), 266–287.
2. Al-Salami, Q. H., Saadi, I. A., Sawadi, Z. T., & Saleh, R. K. (2019). The Factors Affecting CRM Implementation at DHL Company in Baghdad, Iraq. Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, 3(1), 43–51. <https://doi.org/10.24086/cuejhss.v3n1y2019.pp43-51>.
3. Saleh, H. M., Ridhuan, M., Rahman, C. A., Hasan, M. S., & Ahmad, A. (2020). The Role of Corporate Governance on the Relationship between Intellectual Capital performance and Firm value: Pre and Post of MCGG 2017 in Malaysia. International Journal of Psychosocial Rehabilitation, 24(6), 2020.
4. Saleh, H. M., Che, M. R., Rahman, A., Hasan, M. S., & Ahmad, A. (2020). IC and Firms Performance: The Moderating Effect of Malaysia Corporate Government Code 2012 and 2017. International Journal of Psychosocial Rehabilitation, 24(6), 2020.
5. Kwesi Ofori, I., Obeng, C. K., & Armah, M. K. (2018). Exchange rate volatility and tax revenue: Evidence from Ghana. Cogent Economics and Finance, 6(1), 1–17. <https://doi.org/10.1080/23322039.2018.1511111>

الملحق

اثر سعر الصرف وعوامله على تمويل الموازنة العامة في العراق
(دراسة قياسية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧)

$$PR = F(EX, Ms, INF, INT, TB)$$

